العلمانية

من منظور لبناني وعربي

ملخّـص

محاضرة الدكتور جورج قرم

بدأ المحاضر بنظرة تاريخية ومفهومية إلى العلمانية كنظام لتنظيم الحكم برز في أوروبا المسيحية بعد الحروب الدينية الشعواء التي عصفت بها على أثر نشأة البروتستنتية كحركة معادية لهيمنة الكنيسة الكاثوليكية على مقدرات جميع الإمارات والممالك. وكانت البروتستنتية لا تطالب بفصل الدين عن الدولة إنما بحرية تنظيم الكنائس خارج سلطة كنيسة روما، بل هي كانت شديدة الأصولية الدينية ولم تفرّق بين ما أصبح يسمّى الأمور الزمنية والأمور الدينية.

وفسّر المحاضر بأن إطالة الحروب الدينية وشناعتها من ناحية إلغاء الآخر وقتل المدنيين على أساس هويتهم الدينية بشكل أعمى، قد أدى في النهاية إلى بداية التفريق بين الأمور الدينية وأمور الحكم الزمني. وقد أتت الثورة الفرنسية لتكمل هذه المسيرة بإعلان حقوق الإنسان وبشكل خاص حرية المعتقد الديني وإنشاء فكرة المواطنة على أساس مساواة الجميع بغض النظر عن الإنتماء الديني أو العرقي. لكن، كما هو معلوم، فإن مبادىء الثورة الفرنسية قد تراجعت تحت ظروف مختلفة إلى أن بادرت الجمهورية الثالثة الفرنسية إلى تعميم مبدأ تحييد دور المؤسسات الدينية في الحياة السياسية والتربوية أيضاً، وذلك بفعل قانون 1905 الذي فصل بشكل نهائي المؤسسات الكنسية عن نشاطات الدولة خاصة في المجال التربوي. وقد سُمّي هذا القانون قانون فصل الدين عن الدولة.

وقد فرّق المحاضر في حديثه بين العلمانية على الطريقة الفرنسية بمعنى Laïcité ومعناها باللغة الإنكليزية Secularization. ففي الدول الأنكلو – سكسونية لا يزال الدين يلعب دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية، مع الإشارة إلى أن ملكة بريطانيا هي رأس الكنيسة الإنجيلية الرسمية وأن التيارات الأصولية البروتستنتية مزدهرة للغاية في أميركا وهي تتميز بقراءة حرفية وشكلية وضيقة للنصوص الدينية. غير أن الدولة في تلك المجتمعات تبقى على الحياد في الأمور الدينية ولذلك لا تمانع بإنشاء كنائس جديدة من حيث معتقداتها اللاهوتية أو ترفض وجود طوائف دينية من غير الديانة المسيحية.

وأكّد المحاضر أن إشكالية فصل الديني عن الزمني ترتبط بالتاريخ الأوروبي حقاً، إنما لها أبعاداً عامة يمكن أن يُستفاد منها في العالم العربي والإسلامي حيث الإشكالية تختلف عن الإشكالية الأوروبية المسيحية. لكن في الجوهر هناك مشكلة مشتركة وهي إدارة التعددية الدينية التي تعاني منها معظم الديار الإسلامية، سواء بوجود مذاهب إسلامية مختلفة تضرب جذورها في عمق تاريخ الديانة الإسلامية، أم بوجود طوائف دينية لا تنتمي إلى الإسلام (كالنصارى واليهود والبراهمان والديانة الفارسية القديمة).

ولاحظ المحاضر، ليس فقط تراجع فكر التنوير الإسلامي كما ظهر في القرن التاسع عشر خلال النهضة العربية الأولى، وهو كان قد تفاعل مع مبادىء الثورة الفرنسية والفكر التنويري الأوروبي، بل ظهور مشكلة هوية حادة عند العرب وشعوب إسلامية أخرى تنتمي إلى أعراق آسيوية غير عربية. ونتجت هذه المشكلة عند العرب إثر النكبات العسكرية المتتالية في مجابهة الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى الصراع الحاد في المنطقة بين التيارات الدينية الأصولية وتيارات القومية العربية العلمانية الطابع. وقد أيّدت الولايات المتحدة التيارات الأصولية بشدة في حربها الضروسة ضدّ نفوذ الإتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط وتنامي التيارات الشعبية المعادية للهيمنة الأميركية في المنطقة المتأثرة بأنواع مختلفة من الماركسية. وشرح المحاضر أن سوء أداء المعركة ضد إسرائيل وهي بإمتياز دولة دينية أدّت بشكل آلي إلى بروز الهوية الدينية عند العرب كعنصر أساسي في تحديد الهوية والمجابهة مع القوى الغربية المتحالفة مع إسرائيل. وأشار المحاضر إلى أن في هذا التحوّل العملاق في بنية القيم الجماعية العربية، تمّ اعتبار "العلمنة" كعدو رئيسي للمسلمين وسلاح فكري فتّاك لمحاربة الدين الإسلامي.

وقد نسيت القوى الأصولية في المنطقة بأن الحكم في الديانة الإسلامية كان دائماً حكماً مدنياً ولم يسيطر رجال الدين على القيادات السياسية والعسكرية كما كان الحال في أوروبا المسيحية. ومن هذا المنطلق، فإن المعركة ضد العلمانية كنظام لفصل الدين عن الدولة لا علاقة له بالموروث التاريخي العربي والإسلامي؛ بل رأى المحاضر أن الفكر السياسي الإسلامي الأصولي قد استورد من الفكر الأصولي المسيحي فكرة شمولية المؤسسة الدينية وضرورة هيمنتها على كل أوجه الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية. وقد تناسى أيضاً الخطاب الأصولي عبقرية الحضارة الإسلامية في عهد بريقها العالمي عندما كانت حرية الاجتهاد وحرية تكوين المدارس اللاهوتية المختلفة هي من السمات الرئيسية الإيجابية لهذه الحضارة.

وأشار المحاضر إلى أن الإشكالية الحقيقية في العالم العربي والإسلامي ليست قضية فصل السلطتين الدينية والزمنية، وهي إشكالية مرتبطة حصراً بخصوصيات تاريخ الدول الأوروبية، إنما الإشكالية العربية والإسلامية تكمن في رفض حرية تأويل النصوص الدينية وتفسيرها وتكيّف التفسير بالتطور التاريخي، ذلك أن الحرية التي كانت قائمة في القرون الأولى من الحكم الإسلامي بإنشاء المدارس الفلسفية والفقهية والتأويلية للنص القرآني قد فُقدت، خاصة لدى أهل السنـّة وتمّ قفل باب الاجتهاد كما هو معلوم ورُفض الاعتراف بالفِرق والملل الإسلامية العديدة التي كانت قائمة

خلال الخلافة العباسية، ولم يبقَ منها اليوم إلا القليل المتمثل بمذاهب إسلامية مثل المذهب الشيعي وتفرعاته ومذهب الموحّدين الدروز، بالإضافة إلى بعض الفرق الأخرى في الهند وباكستان وألبانيا.

ومن هذا المنطلق رأى المحاضر ضرورة طرح إشكالية العلمانية بخلفيتها الحقيقية في العالم العربي والإسلامي أي بضرورة إعادة حرية الاجتهاد كاملة وعدم سعي أي طرف من الأطراف في فرض تأويله للقرآن الكريم والسيرة النبوية على سائر المسلمين وخاصة بعد أن تراجع الإسلام التنويري الذي ظهر في القرن التاسع عشر وتمّ فرض عقائد التشدد الديني والتفسير الأحادي الجانب للموروث الديني كما حصل في ظروف الحرب الباردة المذكورة أنفاً وكما تتجسّد اليوم هذه العقائد في حركات إسلاموية "جهادية" مختلفة.

وتابع المحاضر كلامه بأن ما يجب أن نهتم به في العالم العربي هو تأسيس حرية الفكر الديني وبالتالي حسن إدارة التعددية الدينية التي أصبحت مشكلة كبيرة في الدول العربية، كما يؤكد على ذلك الوضع العراقي الجديد، أو الوضع اللبناني، وكذلك الأوضاع في دول إسلامية أخرى مثل باكستان وأفغانستان وأندونيسيا. كما أشار المحاضر إلى الحلقة الجهنمية من المزايدات بين الأصوليات الدينية المختلفة التي تستنفر وتوظّف الدين بتلاوين مختلفة ومتناقضة، سواء في الصراعات الداخلية للسيطرة على مقاليد الحكم أم لمجابهة الهيمنة الخارجية. وهذا هو الوضع الذي يجب التخلّص منه. وليس من حل إلا تحييد الدين في الساحة السياسية العربية. وقد يكون مثل هذا التحييد أكبر سلاح معنوي في يد العرب لمجابهة قوى الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على المنطقة التي أصبحت تستند كلياً على أفكار دينية أصولية هي مزيج نافر من قراءة سطحية لكل من اليهودية والمسيحية.

أما بالنسبة للحالة اللبنانية، فقد استعرض المحاضر مراحل تأسيس النظام الطائفي الحديث في لبنان وربطه بالتطورات الإقليمية والصراعات على المنطقة. فقد برز الكيان اللبناني في الحيّز الدولي كساحة صراع بين الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة، وقد أُدخلت الطوائف الدينية اللبنانية ومذاهبها المختلفة في شبكة نفوذ تلك الدول، كل دولة أجنبية، بسبب لونها الديني، مدّعية حماية طائفة معينة من الطوائف اللبنانية (روسيا القيصرية الأرثوذكسية مع الطائفة الأرثوذكسية، فرنسا الكاثوليكية مع الطائفة الماريونية، الإمبراطورية النمساوية مع الروم الكاثوليك، الإنكليز مع الدروز، السلطنة العثمانية مع الطائفة السنّية).

وقد نشأت عن تلك الظروف ما سمّاه المحاضر "ثقافة القناصل" لدى أعيان ووجهاء لبنان الذين اخترعوا أنواعاً مختلفة ومتناقضة من الأفكار القومية والوطنية المتأثرة بالنفوذ الفكري والثقافي للدول الأجنبية. كما تطوّرت عقليات مختلفة تماماً لدى الطوائف اللبنانية من "خوف" المسيحيين إلى "الغبن" الذي ألحق بالمسلمين، من العروبة العلمانية والعروبة الإسلامية الطابع والقومية "اللبنانوية" على الطريقة الكتائبية، إلى عقيدة وحدة بلاد الشام على طريقة الحزب القومي السوري.

هذا بالإضافة إلى تطوير عقيدة سياسية قاتلة على يد كل من شارل مالك وميشال شيحا تقول بأن الديمقراطية في لبنان ليست ديمقراطية مبنية على حرية الفرد، بل هي مبنية على المساواة السياسية بين الطوائف، على أن تكون الدولة مجرّد حكم في صراع الطوائف فيما بينها والذي هو في نهاية التحليل صراع الدول الحامية للطوائف.

ومن أجل الخروج من هذا الوضع الذي وصفه المحاضر بدولة الحاجز Buffer State أو Etat tampon، لا بد من القضاء على النظام الطائفي، وهذه هي المعركة الكبرى أمام العلمانيين في لبنان ولا يمكن أن تنجح العلمانية في بلدنا خارج رؤية سياسية واضحة تربط بين كل عناصر الإشكالية بأوجهها المختلفة، اللنانية والعربية والدولية. وأشار المحاضر بهذا الخصوص بأن الظروف الدولية ليست مؤاتية نظراً لهيمنة الطروحات الأميركية حول صراع الحضارات التي تبرر هجومية وهمجية الإمبراطورية الأميركية وحليفتها إسرائيل والتي، لسوء الحظ، تلعب على إيقاعها بعض الحركات الأصولية الإسلامية. لكن هذا الوضع يجب أن يكون حافزاً إضافياً للعمل الدؤوب والمتوصل خاصة في المجال الفكري لتنوير الرأي العام اللبناني والعربي.

وختم المحاضر بدعوة إلى استيضاح مفهوم العلمنة على ضوء معطيات الواقع العربي والإسلامي، وليس على واقع الإشكالية الغربية، وتبيان مدى خطورة السيرورة التي نمشي عليها، لأن القواعد القديمة لإدارة التعددية الدينية والمذهبية قد انهارت (نظام الملل العثماني، وهو لم يكن يعترف بالمذاهب الإسلامية غير السنية). وعلينا إذاً أن نُعيد بناء قواعد جديدة تكون مقبولة من الشعوب العربية وتريحها في تعدديتها المذهبية. وليس من طريق إلى ذلك إلاّ عبر الحؤول دون السماح للقوى التي تتنافس للقيادة السياسية في عالمنا العربي واللبناني بأن تستنفر وتستغل العصبيات الدينية والمذهبية.

وهذا الإستغلال هو منافٍ لتعاليم كلّ من الإسلام والمسيحية وعبقريتهما في تخطّي قراءة شكلية حرفية واحادية الجانب لنصوص التوراة مصدر الديانات التوحيدية الثلاثة.